DE GAULLE (1890-1970)

الفصل التاسع عشر

فرنسا ما بعد شارل ديجول

يذكر المفكر الصربي، المتمرد على طروحات العولمة، دايان ميروفيتش في كتابه القيم (كوسوفو- فلسطين ،نظام الأزمات) بأن فرنسا كانت إحدى الدول التي حاولت انتهاج سياسة مستقلة في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن مثل هذه السياسة لا يمكن أن تنسب لشخص بشكل دقيق إلا لرئيس فرنسا بعد عام ١٩٤٥ شارل ديجول. ومؤلف الكتاب المذكور عضو برلمان صربيا عن الكتلة الراديكالية المعارضة يطرح سطورا من تاريخ فرنسا لكي يعزز السياسيين الحاليين في بلاده (صربيا) لاندفاعهم ولهثهم في الجري وراء حلف الناتو من دون نتيجة سوى إذلال البلاد وتمزقها وزيادة مستوى الفقر وتفكك منظومة القيم.

يقول ميروفيتش : كان ديجول رائدا للسياسة الفرنسية المستقلة. ففي فترة رئاسته حصلت تطورات كبيرة، سحبت فرنسا أسطولها البحري من حلف الناتو وذلك عام ١٩٦٣ وخرجت رسمياً من هذه المنظمة و قدمت طلبها بأن ينقل مقر الشارة العليا إلى بلد آخر وأن ترحل القواعد العسكرية الأمريكية عن الأراضي الفرنسية.

ظهر ديجول صلباً وحدياً وذا مواقف واضحة، ولو قدر اليوم للسياسيين أذناب أمريكا في بلادنا - صربيا - أن يجدوا من يطرح ما قاله ديجول لنعتوه (بالانعزالية) و«عدو التكامل» أو يصفوه بأنه «من أزلام النظام السابق» وغيرها من الاتهامات الرائجة.

لقد أعلن ديجول في إحدى خطبه قائلاً:« نحن وحدنا نقول لا للهيمنة الأمريكية، لم تستطع ألمانيا أن تقول ذلك ولا إيطاليا ولا بلجيكا ولا هولندا، لا يستطيعون نطق كلمة لا. نحن فقط نقولها ومن واجبنا أن نقولها. ونحن نأخذ بنظر الاعتبار التلون والتقلب البريطاني، والتبعية الألمانية والتغيب الإيطالي، أما نحن سنبقى هكذا إلى أن يأتي الآخر إلينا مجبراً لصحبتنا».

ونفهم من هذا كيف تحرك الأمريكيون ضد السياسة الديجولية لأن سياسة ديجول هذه لم تؤد إلى خروج فرنسا من حلف الناتو فقط بل قد تولد نوع من التحريض الذي ينتهي إلى إمكانية خروج بقية الدول نحو الاستقلال.

ويعتقد المحللون السياسيون أن ضمن هذا السياق نفذ الناتو عدوانه ضد يوغسلافيا الاتحادية عام ١٩٩٩ وكأنه يريد أن يعيد وحدة الناتو.

ومع ذلك أن موضوعاً كهذا يجب أن يدعم بالأدلة، فعندما ننظر إلى ما حدث بعد موت ديجول، سنرى أن الرؤساء الفرنسيين اللاحقين أبدوا ميولاً نحو تلطيف العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وقد ذهب جاك شيراك خلال التسعينيات بهذا الاتجاه إلى أبعد حد.

واشتركت فرنسا، في عام١٩٨٢ مع الولايات المتحدة بالتدخل في الشأن اللبناني. واضطرت تلك القوات إلى الرحيل بعد عملية انتحارية في لبنان أدت إلى مقتل عشرات من الجنود الفرنسيين وأكثر من (٢٠٠) جندي أمريكي.

واشتركت فرنسا مع الولايات المتحدة بالعدوان على العراق في عام ١٩٩١. وبعد ذلك في عام ١٩٩٣ اشتركت فرنسا مع الولايات المتحدة في عملية (منع الطيران) في البوسنة باستخدام طائرات (الميراج وطائرات الاستطلاع (C٢٠٠٠) وطائرات الاستطلاع .FICR وE3-.2000C

كانت حاملة الطائرات (كلمنصو) في بحر الأدرياتيك عام ١٩٩٤ فانطلقت منها الطائرات الفرنسية وشاركت في هجوم الناتو على المواقع الصربية في البوسنة. وفي عام ١٩٩٥ قامت فرنسا بعملية مشابهة للعملية السابقة.

سافر وزير الدفاع الفرنسي في ٢٩/ ٦/ ١٩٩٤ إلى واشنطن للقاء مع زملائه الأمريكيين للتنسيق بشأن العمليات الحربية التي ستشن على البوسنة والهرسك.

علق الجنرال بيير غالوا، أحد المقربين السابقين للرئيس ديجول وهو أحد واضعي البرنامج النووي الفرنسي، بشكل واضح ومكشوف على سياسة التبعية الفرنسية للولايات المتحدة إذ قال: «ثلاث سنوات بعد التوقيع على معاهدة ماستريخت حصلت هزيمة لسياسة الأمن والدفاع المشترك تلك السياسة الأوروبية التي كانت فخراً وشموخاً وسبباً دافعاً لدى الداعين لفكرة الوحدة الأوروبية. ولكن بنفس الوقت وضعت القوات الجوية والبحرية على السواحل الإيطالية وأصبحت بالحال تحت إمرة الأدميرال (ج بوردا) قائد الأسطول السادس الأمريكي آنذاك إذ أنيط بالناتو واجب المشاركة في العمليات الحربية التي سوف تنفذ ضد يوغسلافيا الاشتراكية بالبوسنة والهرسك.

وبذلك تحولت السياسة الأوروبية من سياسة خارجية أصيلة وأمن مشترك لأوروبا، تحولت إلى سياسة تجديد الوهن والضعف. وبناء على دعوة فرنسا تم إبرام معاهدة المعروفة التي أدت بنا إلى نظام أمني وسياسة خارجية مشبعة بالضعف الأمريكي». هكذا قال غالوا.

إذن قامت فكرة سياسة الدفاع الفرنسية (الأوروبية) المستقلة في تغيير الرأي العام السياسي الفرنسي وهي فكرة مثيرة للضحك لعدم وجود أي شخص يسمح له أن يتنكر لديجول. فإذا حصل ذلك ستكون بمثابة سياسة انتحارية تهد أركان الجمهورية الخامسة.

وتتمثل السياسة الفرنسية الحالية في انصياع القادة السياسيين الفرنسيين وراء الولايات المتحدة الأمريكية فإن الجنرال ويسلي كلارك قد كتب بطريقة غير معهودة قائلاً: «إن دور فرنسا في السنوات الأخيرة داخل الحلف كان دوراً فريداً عكس ما كانت عليه قبل ٣٠ سنة إذ كانت باريس تقف خارج بنية التكامل العسكري للحلف. وكانت فرنسا تنظر إلى الحلف بمنظار أضيق مما تراه بقية الدول الأعضاء. ومنذ منتصف التسعينيات فإن أعضاء الحلف شجعوا فرنسا وحثوها على التكامل العسكري ضمن

البنية العسكرية للحلف. وقد رحب الناتو بحرارة بعودة قائد الدفاع الفرنسي إلى اجتماعات القيادة العامة للدفاع وتمت تسمية ممثل الجيش الفرنسي في القيادة العسكرية للناتو. لقد أصبح لدينا اليوم فريق عمل استثنائي لقيادة العمليات.

إن الفرنسيين يستجيبون لنا دائماً ففي اللحظة التي يدعوهم فيها الحلف نراهم يقفون بصلابة جنباً إلى جنب مع بقية الأعضاء».

يبدو أن فرنسا من قبل قصف جمهورية يوغسلافيا الاتحادية بكثير كانت تتمسك بالموقف الديجولي وهي تواجه التكامل الأمني العسكري للحلف. وكأن عدوان الناتو على جمهورية يوغسلافيا الاتحادية عام ١٩٩٩ ليس له هدف الضبط العسكري والركوع لدول أوروبا الغربية، كما هو الحال لفرنسا التي كانت عام ١٩٩٩ عضواً أكثر من مخلص للناتو.

ومع ذلك لم يقرب عدوان الناتو بين فرنسا والولايات المتحدة، بل على العكس، كان هيجان الطيران الأمريكي وقادته، أثناء العدوان على جمهورية يوغسلافيا الاتحادية عام ١٩٩٩ أثار الغضب وأعطى نتائج سلبية. كالهجوم الجوي على الجسور وعلى محطة راديو وتلفزيون صربيا والأعمال الإجرامية الأخرى ضد المدنيين قد أثارت الاستنكار داخل فرنسا.

وكذلك احتجت الحكومة الفرنسية ضد الخطط الأمريكية التي وضعت لتدمير الجسور في بلغراد. كما رفضت فرنسا وضع جنود في خط مواجهة للقوات الروسية التي دخلت مطار برشتينا.

الدكتور أحمد رضوان شرف الدين في تصريح لـ « الشعب » :

خطاب ديجول حول تقرير مصير هدفه إخراج فرنسا من دوامة الانكسارات

أعطى الأستاذ الجامعي، الدكتور أحمد رضوان شرف الدين، وجهة نظره كمختص في التاريخ حول خطاب الجنرال شارل ديجول بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٥٩، المتعلق بمبدأ تقرير مصير الشعب الجزائري وإنهاء الحرب. بالنسبة له «كان هذا الخطاب يدل على عدة أمور يمكن أن نجملها في كون قيادة الدولة الفرنسية توصلت آنذاك إلى قرار

بضرورة التخلص من العبء الذي أصبحت الجزائر تمثله من كل النواحي : السياسية والعسكرية بطبيعة الحال، لكن أيضا من النواحي المالية والإستراتيجية العامة، الخ».

وأضاف الدكتور شرف الدين:«ينبغي ألا ننسى أن شارل ديجول كان أستاذ مادة الإستراتيجية قبل أن يصبح زعيما سياسيا وقائدا للدولة الفرنسية، بل اختارته الطبقة المسيطرة في فرنسا لهذه المهام لأنه كان يتمتع بتلك الكفاءة. تم ذلك أثناء الحرب العالمية الثانية ومن جديد في عام ١٩٥٨ عندما تسببت الثورة الجزائرية في تعميق أزمة النظام الفرنسي. ومن هنا جاءت الفكرة الشائعة حول «ديجول منقذ فرنسا» التي روج لها العديد من الكتاب.

وقال أيضا الأستاذ الجامعي أنه «بالنسبة للجنرال الفرنسي كان الوقت قد حان لوضع أسس لعلاقات جديدة بين الجزائر وفرنسا لذاتها ولكن أيضا لتكون الجسر الذي يوصل إلى إقامة علاقات جديدة مع ما كان يسمى «دول العالم الثالث» بصفة عامة. وحسب محدثنا فإن تصريح ديجول الذي أقر فيه بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير يندرج ضمن هذا المسعى المزدوج لإخراج فرنسا من أزمتها: «كانت مواقع الطبقة المسيطرة تتصف بالتدهور المتزايد داخل فرنسا وخارجها. على الصعيد الدولي، كانت الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية تسير نحو الاضمحلال وكلما كبرت خسائر فرنسا في هذا المجال وفي غيره، قل وزنها في العلاقات الدولية». وكان ذلك يحدث في وقت كانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي هما القوتان المهيمنتان على الكوكب وكان العالم الثالث يحاول الإفلات من قبضتهما إلى جانب بعض القوى المتوسطة كفرنسا .

وفي ذات السياق دائما، أوضح الأستاذ شرف الدين أن خطاب ديجول حول تقرير المصير «لم يكن أبدا إعلانا عن التضحية بمصالح فرنسا بالجزائر، كما يقول البعض، وبشكل خاص المستوطنون الذين كانوا يهيمنون على الجزائر. كان هؤلاء يقصدون في الحقيقة التخلي عن مصالحهم هم. وبالفعل كان ديجول من بين الذين قرروا التضحية بهذه المصالح بصورة عامة لأنها أصبحت جزءا من التركة الثقيلة والمكلفة والمعرقلة لنمو الإمبريالية الفرنسية، كما سبقت الإشارة إليه».

وبالمقابل، أكد الدكتور أحمد رضوان شرف الدين أن قيادة جبهة التحرير الوطني كانت تتابع بدقة هذه التطورات الحاصلة في فرنسا وفي العالم، وكانت تعرف أن هذه الأخيرة باتت غير قادرة على الاستمرار في الحرب لمدة طويلة. »من جانبها كانت لقيادة الجزائرية آنذاك معنية هي أيضا بـ «تحديد الخسائر البشرية وإراقة الدماء، كما جاء في بيان الفاتح من نوفمبر، نظرا للثمن الباهظ الذي دفعته الجماهير طيلة السنوات الخمس لحرب التحرير ونظرا للصعوبات الكبيرة التي ظهرت منذ عام ١٩٥٨ بصورة خاصة.

وقال أيضا: «إنه من حيث الجوهر، رأت تلك القيادة في إقرار رئيس الدولة الفرنسية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره خطوة أولى أساسية نحو تحقيق الهدف من الكفاح التحرري، الوارد في برنامج ١٩٥٤ والذي تضمن إلغاء روابط التبعية الاستعمارية القائمة بين الجزائر وفرنسا».

ومع ذلك، أضاف الأستاذ الجامعي المذكور، لم يمنع تلاقي الطرفين عند تلك القناعة من مواصلة الحرب ومن سقوط المزيد من الضحايا، ذلك «لأن كل طرف كان يريد الحصول على أكبر قدر من المكتسبات. فبالنسبة للطبقة المسيطرة في فرنسا كان الهدف يتمثل في السعي للمحافظة على أكبر قدر ممكن من امتيازاتها في الجزائر، امتيازاتها الاقتصادية والثقافية والعسكرية، في حين كان هدف جبهة التحرير يتمثل في الحصول على الاستقلال السياسي. هذه هي بوصلة الطرفين في المفاوضات التي انطلقت فيما بعد وتوصلت إلى اتفاقيات إيفيان كما هو معلوم».